دلو صباحي

almesfer@hotmail.com
عبدالله المسفر العدواني

استحي يا حكومة!

طالعتنا حكومتنا الرشيدة نهاية الأسبوع الماضي بخبر مفاده أنها تعتزم رفع أسعار الخدمات التي تقدمها بالتزامن مع زيادة مرتبات موظفي الوزارات والهيئات الحكومية على اعتبار أن رواتب موظفي الدولة زادت في السنوات الـ 15 الماضية دون أن يواكبها أي رفع في أسعار ما تقدمه الدولة من خدمات.
وهو ما يعني أن الخدمات الجليلة التي تقدمها الحكومة للمواطن لن تكون بثمن قليل، فهي سترفع أسعار الخدمات الممتازة هذه لأن المواطن بصريح العبارة يستغل الدولة و«يقصقص ريشها» ويعيث في الأرض فسادا، على قولة إخواننا المصريين «طالع واكل نازل واكل» والدولة مسكينة صابرة على المواطن 15 سنة وهو لا يشعر بما تعانيه! الله أكبر.
ويقول الخبر إن الحكومة كانت تنوي منذ 4 سنوات الإقدام على هذه الخطوة لسد بعض العجز ومواجهة زيادة الأعباء المالية عليها وهي ترى أن الفرصة مواتية الآن، و«اللذيذ» في الخبر ان حكومتنا ـ الله يعافيها ـ توقفت عند الغاز وسألت نفسها لماذا لا نكون مثل دول الخليج ويتم تغيير اسعار اسطوانات الغاز وحجمها بحيث يتم رفع أسعار الغاز المستخدم في البيوت بنسبة 50٪ وفي المطاعم بنسبة 100٪.
حكومتنا أيضا ترى ان الدولة في حاجة إلى إعادة تسعير معظم خدماتها التي تقدمها للمواطنين والمقيمين، لأن الرواتب وأسعار العقارات ومداخيل المواطنين والمقيمين تغيرت وارتفعت دون أن يقابلها تغيير في أسعار ما يقدم من خدمات! ما شاء الله.
السؤال هنا، ما الخدمات التي تقدمها حكومة الشيخ ناصر المحمد؟ وهل الحكومة طورت الخدمات منذ عشرات السنين؟ وهل المواطن وحتى المقيم الآن يجد الخدمات الحكومية على أعلى مستوى ولا يلجأ للقطاع الخاص في قضاء حاجياته المعيشية؟
نعترف بأن لحكومة الشيخ ناصر إنجازات في قضايا حساسة ومتنوعة، في عهد هذه الحكومة ضربت الوحدة الوطنية وتم تفضيل فئة على أخرى، حكومتنا لها إنجاز تاريخي في القمع والسحل والضرب الذي امتد للنواب والأساتذة، وهي صاحبة إنجاز غير مسبوق في تعطيل عجلة التنمية التي رصدت لها مبلغ ضخم وهو 37 مليار دينار!
أما ما يحسب لحكومة ناصر المحمد ولم نشهد له مثيلا في العالم فهو قضية «القبيضة المليونية» للراشي والمرتشين والتي وصل صداها الى بلدان أخرى، وإن كانت الشعوب تنظم مليونيات ضد حكوماتها، فنحن ولله الحمد لدينا حكومة تفرق الملايين على «نواطير» سراق المال العام من الممثلين على الأمة!
استحي يا حكومة، ألا تخجلين من نفسك، التعليم متردد وفي حالة يرثى لها، والصحة متهالكة والمستشفيات بحاجة لعلاج عاجل والمواطن ينتظر بالساعات ليراجع الطبيب وبالأيام ليجري التحاليل وبالأشهر لعمل السونار وبالسنوات لإجراء العمليات، وكم من مريض مات قبل موعد العملية الذي تأخر كثيرا.
الشاب ينتظر حتى يصبح كهلا ليحصل على الرعاية السكنية، ومثال علي ذلك كاتب هذا المقال، حيث أنتظر منذ تزوجت قبل 11 سنة ولم أحصل على هذه الرعاية، وغيرها الكثير الكثير من المشاكل التي تتسبب فيها الحكومة للمواطن.
هل تستكثر الحكومة علينا أن يكون لدينا ثمن الأدوية من الصيدليات وثمن أجرة الطبيب في المستشفيات الخاصة، هل تستكثر الحكومة علينا أن ندخل طفلا من أبنائنا إلى المدارس الخاصة.
استحي يا حكومة وحسني من خدماتك أولا ثم فكري في رفع الضرائب وأسعار الخدمات، ويكفينا نهش التجار وزيادة أسعار السلع الغذائية والخدمات الأخرى التي قد تصل نسبة الزيادة فيها منذ 5 سنوات فقط إلى 300٪.
نريد أن نعرف ما هي وظيفة الحكومة بالله عليكم.. هل مهمتها تحسين أحوال الشعب وطلب رضاه، أم تكديره وتعكير صفوه وإذلاله ليل نهار.. أفيدونا أفادكم الله؟!

رؤى كويتية

aljaser_b08@hotmail.com
باسل الجاسر

5 أكتوبر كما توقعت وأتى بما يدينهم!

كنت قد توقعت المشهد في اعتصام قوى الأقلية الجانحة قبل أن يعقد وكان هذا في 4 أكتوبر، وقلنا إن المتحدثين لن يقدموا أي إضافة اللهم إلا المزيد من القصص والأفلام ولن يجرؤ أحد منهم على تسمية قبيض واحد، وحدث ما توقعته بالضبط فوجدنا الحديث عن 11 أو 13 قبيضا، وأن المبالغ تتراوح بين 31 و80 مليونا بعد أن كان الحديث عن 25 مليونا وسمعنا عن 4 أشخاص يسرقون الكويت ويعرضونها للإفلاس وتحدثوا عن اجتماع للقبيضة في ديوان كبير القبيضة في ديوانية بيت الشعر الذي اعترف فيه القبيضة بما قبضوا ومتى؟ ولماذا؟! وكما توقعت أيضا أن الحضور سينخفض عن التجمع السابق، على الرغم من أن وسائلهم الإعلامية نفخت بالحضور وأوصلته إلى 3 و4 و5 آلاف، إلا أن الواقع والحقيقة بينا أن الحضور لم يصل إلى 1500 بما فيهم رجال الصحافة والمباحث والذين أتوا للفرجة عسى أن يبكي أو ينتف أحد شعره!
أما عن الإدانة التي تجلت ساطعة واضحة فقد تمثلت في أنهم على الرغم من القصص والروايات، إلا أنهم لم يسموا أحد من القبيضة باسمه بل وعجزوا أو بالأحرى جبنوا عن تسمية أحد الـ 4 الذين أدخلوهم على المشهد من جديد والذين قالوا إنهم يسرقون الكويت على الأقل لنعرفهم ونتصدى لهم نحن المواطنين بعد أن عجز أو جبن ممثلو الشعب الذين منحهم الدستور والقانون والشعب الحصانة النيابية التي تعطيهم الحق بتسمية الأشياء بمسمياتها، ناهيك عمن يسرق الكويت والكويتيين!
ورغم أنهم يعرفونهم ويعرفون سرقاتهم فإنهم لم يتصدوا لهم ولم يعلنوا أسماءهم وهذا أضعف الإيمان، فحتى هذه لم يجرءوا على القيام بها، ولا حول ولا قوة إلا بالله.
وهنا يبرز سؤال مهم وحيوي وهو: لماذا لم يسموا السراق والقبيضة ويكتفون فقط ببث الإشاعات والقصص والروايات والنوادر عنهم وحولهم؟ أعتقد أن الإجابة لا تخرج عن أحد احتمالين الأول هو أنه لا يوجد سراق ولا قبيضة وهم واثقون من أن الموضوع برمته لا يعدو أن يكون «فشنك» وكل هذا يأتي كجزء من البروباجندا التي يقومون بها من أجل تجييش الشارع الذي يعتقدون ان أكثره من السذج ليمتطوه لتحقيق هدفهم الذي عجزوا عن تنفيذه عبر الوسائل التي أتاحها الدستور في قاعة عبدالله السالم والمتمثل بإسقاط الحكومة وإيقاف إنجازاتها التي باتت عبئا ينوء به كاهلهم ويهدد مستقبلهم السياسي.
أما الاحتمال الثاني فهو ما أستبعده، ولكنه يظل قائماً، أن هناك بالفعل قبيضة وهناك سراق ولكن الأقلية يخشون من أن يعلنوا أسماءهم فيرد هؤلاء السراق والقبيضة بكشف عورات المعارضين مدللين بالمستندات والوثائق، لذلك فقد اكتفوا بالقصص وسكتوا عن الأسماء وتركوها في طي الكتمان، وفي هذه الحالة فإننا نكون أمام صورة من أقبح وأقذع صور الفساد وهي أن الفاسد يهاجم الفاسد ولا حول ولا قوة إلا بالله.
وواقع الأمر أنه لا يوجد أي مبرر أو مسوغ لهذه الأقلية التي ملأت الدنيا بالقصص والروايات وبالتفاصيل وتمتنع عن ذكر الأسماء فهذه تثير الشكوك وعلامات الاستفهام حولهم، ليس أقلها ما أسلفته من احتمالات لذلك فإنني أدعوهم من جديد لأن يتحلوا بالشجاعة ويسموا السراق والقبيضة بأسمائهم أو ليصمتوا! بيد أن المضحك المبكي هو أن هناك من لايزال بسذاجته غارقا حتى أذنيه وعندما يسمعوا حكاية أو قصة جديدة عن القبيضة أو السراق يصفق بدل أن يسأل محدثه أو يسأل نفسه لماذا لا يعلنوا أسماء القبيضة..؟ وهنا يتحقق قول المتنبي «يا أمة ضحكت من جهلها الأمم».

صدى الأحداث

almutairiadel@hotmail.com
عادل عبدالله المطيري

تكلفة الإصلاح السياسي

كان هناك من يرى ان إبقاء الوضع السياسي الحالي والمتأزم وإدارته ببعض التنازلات والتحالفات والترضيات، هو أفضل من الرضوخ لطلبات الشارع السياسي والمعارضة والمتمثل بإسقاط الحكومة وتغفل هذه الرؤية عن حقيقة أثبتها التاريخ القريب والبعيد، بأن كل تأخير بإجراءات الإصلاح السياسي يحمل النظام السياسي تكلفة باهظة، لأنه حتما يؤدي لرفع سقف المطالبات الشعبية والنيابية!
فكانت المطالبات بتنمية اقتصادية ومراقبة السلوك المالي للحكومة فقط، وكانت أكثر الاستجوابات موجهة إلى وزراء المالية، فتطور الأمر إلى استجواب وزراء الأسرة الحاكمة، ثم طالت المساءلة رئيس مجلس الوزراء.
وكان طموح المعارضة السياسية فقط أن تكون جلسة استجواب رئيس الوزراء علنية وليست سرية، ولم تحصل على مطلبها، بل في الاستجواب الأخير لسمو الرئيس تم تحويل الاستجواب الى المحكمة الدستورية ولم يناقش مطلقا، ولم تتمكن المعارضة حتى من استجواب سموه حتى ولو بجلسة سرية بالتأكيد نجح النظام السياسي بتأجيل سقوط الرئيس، ولكن ماذا فعلت الحكومة من إنجاز تنموي يساعدها على البقاء، كإنشاء مستشفى أو جامعة أو مدينة سكنية أو طرق سريعة لا شيء وعلى الصعيد السياسي كان الإخفاق الأكبر، فالفتن الطائفية والفئوية إن لم تكن الحكومة هي التي أفتعلتها كما يدعي خصومها، فإنها لم تحاول حتى إخماد نارها التي مازالت تشتعل بمجتمعنا، صراع أبناء الأسرة الحاكمة كان حاضرا، أما علاقة الحكومة مع مجلس الأمة فحدّث ولا حرج، فلا تعاون ولا يحزنون، وكانت المعارضة في السابق تتشكل من نائب او نائبين او حتى كتلة برلمانية واحدة، فأصبحوا بفضل سياسة الحكومة إلى ما يقارب نصف البرلمان «22 نائبا مع عدم التعاون».
أما حلفاؤها من النواب فتدور حول مواقفهم ودعمهم للحكومة في الاستجوابات الكثير من الشبهات، حتى وصل الأمر إلى ما يسمى بالتحويلات المليونية وفي هذا الخضم تناست الحكومة واجبها التنموي وأصبحت مقاومة رغبة المعارضة وأغلبية المواطنين برحيلها هو شغلها الشاغل.
فأصبحت المظاهرات تكبر يوما بعد يوم، ومطالب المتظاهرين تزداد، فكانوا يريدون رحيل الحكومة، فأصبحوا ينادون بمحاكمتها وليس فقط استجوابها على ضوء (الفضيحة المليونية)، بل رفعت المعارضة من سقف مطالبها لتشمل الدائرة الانتخابية الواحدة، وإنشاء الأحزاب السياسية وهيئة مستقلة للانتخابات، بل ذهب بعض الشباب المتحمس إلى المطالبة بإمارة دستورية إشارة إلى جعل منصب رئيس الوزراء من الشعب وفي النهاية كلما كان الإصلاح السياسي والاقتصادي مبكراً قلت تكلفته على النظام السياسي الذي نؤمن به ونحبه.
● شكر وتقدير إلى د.حسين الهدبة أستاذ أصول التربية في كلية التربية الأساسية على حسن تعامله مع الطلبة ومساعدتهم.
والشكر إلى د.سلوى البرجس رئيسة مكتب التربية العملية في كلية التربية الأساسية، على حسن تعاملها مع الطلبة.

من ثقب الباب

a_alqallaf_75@hotmail.com
علي القلاف

«ديرة كل من إيده له»

أربعون شخصا يقتحمون المخفر الفلاني لتحرير قريب لهم، وثمانية يقتحمون مخفرا آخر ويعتدون على رجال التحقيق فيه ومجموعة من المزارعين يقتحمون مبنى الهيئة لتأخر صرف الدعم و400 اطفائي يقتحمون مبنى إدارتهم العامة من اجل بعض المطالبات، ومجموعة أخرى تقتحم غرف الفحص في المستشفيات وتعتدي على كل من يقف في طريقها، واتحاد رياضي يتم اقتحامه بطريقة العين الحمراء، وقنوات تلفزيونية يتم تكسيرها بعد اقتحامها، وولي أمر ينتهك حرمة مدرسة ويغسل شراع المعلم بالساحة، هذا بالإضافة الى اقتحام بعض النواب يوميا لمكاتب قياديي الدولة. فبعد كل هذا هل من المنطقي أن نصف أنفسنا بأننا مجتمع ناضج يستطيع أن يستوعب أن الحق يقابله واجب خصوصا ان كانت هذه وسائلنا في المطالبة بما ندعي أنه حقوقنا؟ وهل يستطيع أصحاب العقول «الاقتحامية» أن يدركوا أن النصوص الملزمة في الدستور والقانون والنظام واللائحة لن تكون لها هيبة وقيمة حقيقية إن لم تكن لدينا قابلية كمجتمع لاستيعابها على أساس حاجتنا الحقيقية لها.
ولعل المحير في الأمر أن المجتمع الكويتي قبل الدستور كان أكثر قابلية للتكيف مع النظام العام عندما كان القانون في بداياته عبارة عن مجموعة من الأعراف السائدة التي ترسخت فاعتبرها المجتمع آنذاك ملزمة (بالرغم من بعض الاختراقات) ولكن على الأقل كانت جرعة الموانع الأخلاقية عند المجتمع أكبر بكثير عما هي عليه في زمن الدستور والقانون.
أما الآن وبعد مضي 50 سنة على الممارسة الديموقراطية وفي ظل الدستور والقانون اللذين أتيا ملزمين لنا بحكم النص أصبح مفهوم الالتزام واحترام القانون على «المشتهى» فإذا كان هذا القانون يلبي احتياجاتنا وطموحاتنا تمسكنا بحرفية نصوصه وإذا خالف أهواءنا ورغباتنا تبرأنا منه واستبدلناه بقانون «ديرة كل من ايده له»!

نظرة ثاقبة

althekher@windowslive.com
ابتسام محمد العون

«الأوقاف» والخريف العربي

«إذا دعتك قدرتك على ظلم الناس فتذكر قدرة الله عليك».. مقولة عظيمة ترجف لها القلوب وترتعد لها الفرائص فالظلم ظلمات يوم القيامة، ومن هذه المقولة المؤثرة يجري قلمي وتنطلق حروفي بمناشدة إنسانية لسعادة وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية في إعادة النظر بقراره التعسفي اللاإنساني، بالاستغناء عن 3 آلاف موظف وموظفة من البدون والوافدين العاملين على بند التكليف، ما يترتب عليه من عواقب وخيمة ومآس عديدة، فقطع الأعناق ولا قطع الأرزاق، حتما أن هؤلاء الموظفين مسؤولون عن أسر وعليهم التزامات ويعيشون في وسط غلاء فاحش يأكل الأخضر واليابس، فكيف براتب لا يتعدى 250 دينارا؟ فهل بهذه الرواتب البسيطة يا وزير الأوقاف ستصلح الوزارة وتدخل الربيع العربي عليها؟ لا والله، بل خيم عليها الخريف العربي وسقط قرارك كالصاعقة على هذه الفئة المستضعفة فمنهم من أصيب بجلطة وأدخل على أثرها العناية المركزة وبعضهم أصيب بأمراض السكر والضغط، ومنهم من سيدخل السجن بسبب الديون المتراكمة عليه ناهيك عن تورطهم بالأقساط المدرسية وحرمان أبنائهم من متابعة الدراسة.
والطامة الكبرى فيمن سيعود الى بلده يجر ذيول الأسى وخيبة الأمل بعد خدمة طويلة في تحفيظ كتاب الله وخدمة الإسلام فهل جزاء الإحسان إلا الإحسان؟ والمصيبة العظمى في فئة البدون الذين لا وطن لهم وكلما اقترب الأمل في حل قضيتهم وغلق هذا الملف نهائيا أعادتنا القرارات المتخبطة الى المربع الأول في هذه المأساة الإنسانية.
هل يعقل أن يحدث هذا في دولة الخير والعطاء؟ وأياديها البيضاء ممتدة على وجه البسيطة تطعم القاصي والداني، فكيف بجرة قلم تسلب الحقوق البشرية وتقتل الإنسانية؟ فيجوع من يجوع ويشرد من يشرد ويظلم من يظلم في أحضان الكويت وتحت سمائها، فالظلم ظلمات يوم القيامة، فلنتق دعوة المظلوم فليس بينها وبين الله حجاب.
فهذا القرار المرتجل انتهاك صارخ للحقوق الإنسانية وخرق واضح للاتفاقيات الدولية الموقعة مع منظمة العمل الدولية.
ومهما كانت الأسباب والمسببات فلابد من التأني في اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بأرزاق الناس وشؤون حياتهم، ولابد أن تنبثق من دراسات مستفيضة وشفافة عن احتياجات الوزارة للموظفين والإصلاحات المناسبة لها ويكون الاستغناء عن الموظفين بالتدريج وليس بشكل مفاجئ.
وفي الختام أناشد الوزير العدول عن قراره، فالرجوع إلى الحق فضيلة، ولتكن دعوات العباد لك لا عليك، ولتترك أثرا طيبا في نفوسهم وذكرى حسنة في صفحات تاريخك الوزاري.

لا تظلمن إذا ما كنت مقتدرا
فالظلم ترجع عقباه الى الندم
تنام عينك والمظلوم منتبه
يدعو عليك وعين الله لم تنم